الفصل الثالث

الجغرافيا السياسية الداخلية

ان العلاقات الداخلية والخارجية للدول الحديثة لا تقبل الفصل ، بأى معنى دقيق ، لأنها متشابكة معا تشابكا وثيقا فى عالم يتزايد اعتماده الاقتصادى بعضه على بعض ، لدرجة أنه لايمكن اعتبار هذه العلاقات عناصر منفصلة . فنوع اقتصاد الدولة ودرجة تنظيمها وصورة الحكم التى تطورت فيها .. كل هذه لابد أن تؤثّر فى علاقاتها مع الدول الاخرى القريبة منها والبعيدة عنها بمسافات شاسعة . ومع ذلك فمما يساعدنا على البحث أن نفحص العلاقات السياسية الجغرافية للدولة من وجهة نظر العلاقات الداخلية والخارجية كلا على حدة

فكل دولة لها فى داخل حدود أراضيها صورة خلفية أو بيئة طبيعية . غير أنه مامن دولتين يمكن أن تتشابها تمام التشابه فى هذا الوضع . وبسبب هذه الاختلافات فى الظروف الطبيعية الداخلية تختلف طرق التكيف البشرى من دولة الى أخرى كثيرا . ويمكن أن نلحظ فى كل مكان هذا المبدأ العام لتجاوب الانسان وبيئته الطبيعية لأن البشرية مضطرة الى كسب وسائل البقاء باستخدام الموارد التى توفرها لها البيئة . ولكن بمجرد الحصول على المطالب المذكورة تتغير صورة الاستجابة وتفاصيلها تغيرا كبيرا . وهناك أيضا تنوع عظيم فى مستويات التنظيم التى وصلت اليها الدول المختلفة فى كل من البيئات المتشابهة والأزمنة المختلفة ..

ويبدو اجمالا أنه كلما علا مستوى التنظيم والكفاية الفنية اللذين

تبلغهما الدولة ، قلت فاعلية التأثير الحتمى للبيئة الطبيعية . ولكن يجب أن نسلم بأنه مامن دولة من الدول الحديثة أفلحت فى التخلص من آثار الظروف « الطبيعية » تخلصا تاما ، مما يبين ضرورة محاولة تقدير العناصر الطبيعية الأكثر أهمية فى تكوين الدولة مع العلم بأن أى نوع معين من الظروف الطبيعية لايستدعى بالضرورة تجاوبا خاصا . فمن النادر بل من المستحيل التكهن بأنواع النشاط البشرى

يعتقد الكثيرون من النـاس أن علم الجغرافيا يعنى بالموقع الجغرافى أكثر مما يعنى بأى شىء آخر سواء أكان بالاشارة الى دولة ما أم الى أى جزء من سطح الكرة الأرضية . ومع أن الجغرافيين يرفضون قبول صحة هذا الرأى الناقص ، فانهم يسلمون بأن عامل الموقع ذو أهمية بالغة فى دراسة دولة ما . ولكنهم يوافقون أيضا على أن قيمة الموقع تتغير بتغير الظروف من نواح كثيرة . فالدولة فى بدء تاريخها قد تفيد من العزلة ، وبخاصة اذا كانت فى فترة تكوينها محاطة بمنـاطق دفاع مثل البحر أو الصـحراء أو الغابات . ولكن هـذه الحواجز المحيطة بالدولة يمكن أن تنهار ان عاجلا أو آجلا ، ثم يبدأ الاتصال بينها وبين أجزاء أخرى من العالم

بيد أن هذا قد ينطوى على خطر للدولة الناشئة اذا لم تكن الطبيعة قد حبتها بوسائل الدفاع عن النفس . ولكنها تؤدى أيضا الى الحصول على وسائل تنمية أخرى ، فتضاف الى غذاء شـعبها أنواع جديدة من الطعام ، والى صناعاتها مواد لم تكن فى متناول اليد من قبل . كما ان أسـواقها تتسع بسبب سـلعها الجديدة الزائدة عن حاجتها ، وسكانها يحصلون على آراء جديدة ومهارات جديدة . وفى الواقع انه ما ان تستخدم الدولة موقعها بالنسبة للدول الأخرى حتى ينفسح أمامها المجال الكامل للمكاسب الثقافية والمادية . وسـيتسع هذا المدى تبعا لعـدد الصلات ووثاقتها ، وتبعا لاتجاه الاسـتجابة المتبادلة بين شـعبها وبين جيرانهم . غير أن الاتصالات البرية ليست ضرورية لهذا الغرض ، ولا

ملاصقة الدول بعضها لبعض ، فانه بمجرد تذليل صعاب النقل البحرى يمكن الحصول على كل ميزات الاتصال المباشر ، بينما يمكن تجنب مساوىء شدة القرب من البلاد المجاورة

وأحسن مثل لهذا النوع من الموقع نجده فى بريطانيا حيث استغلت العزلة وسهولة الاتصال بالقارة الأوربية استغلالا أدى الى نتائج باهرة النجاح . ونستطيع أن نلخص حقيقة موقع الجزر البريطانية بأنها جزء من أوربا منفصل عنها . فاذا قال البعض ان البحار الضيقة لم تكن لتكفى وحدها لحمايتها مالم تستند الى البحرية الملكية ، كان الجواب أن هذا الفرع من وسائل دفاع بريطانيا ان هو الا نتيجة جهود الشعب لتكييف أنواع نشاطهم وفق ظروف هذه البيئة الخاصة

ثم ان الموقع يقرر نوع أو أنواع المناخ السائد . ومن الأقوال المأثورة ان كل الدول العظيمة المستقلة الحديثة ، اما انها واقعة فيما يسمى بالمنطقة المعتدلة واما ان أوطانها الأصلية واقعة فيها . ويبدو مما يتوفر لدينا من أدلة أن هذه الأراضى المعتدلة ، حتى وان كانت أحيانا بعيدة عن الاعتدال ، تتوفر فيها أحسن بيئة مناخية ملائمة لأنواع النشاط البشرى الذى يعد مظهرا لأرقى أنواع التنظيم السياسى

ان مالدينا من معلومات فى الوقت الحاضر عن العلاقة بين الناس والأحوال المناخية .. أقل من أن يمكننا من أن نبدى حكما قاطعا فى هذا الموضوع . ذلك أنه يجب جمع كثير من البيانات العلمية الموثوق بها قبل أن يمكن الاعراب عن يقين عن أفضل أنواع الأحوال المناخية للتقدم البشرى ، ولكن تبقى أمامنا الحقائق التى لايمكن انكارها ، ألا وهى أنه مامن دول هامة نشأت فى مناطق ذات مناخ قارس البرد مثل المناطق التى تحيط بالقطبين . كما أنه مامن دول حديثة مستقلة وجدت حتى الآن فى أجزاء الأرض التى تشتد فيها الحرارة طوال العام . ففى المناطق القطبية نجد النوع الاكثر دواما ، الذى يحد من النشاط البشرى بالرغم من الأعمال العظيمة التى قام بها الروس فى المناطق القطبية فى أوراسيا .

ولكن التطورات السياسية الحديثة فى جزر الهند الشرقية التى كانت تابعة لهولندة (اندونيسيا المستقلة حاليا) وفى شبه القارة الهندية ، قد تشير الى تغيير الرأى الذى كان سائدا والقائل بأن شدة الحرارة على مدار السنة ذات أثر معوّق للنمو السياسى . وسوف نتناول هـذا الموضوع بافاضة فيما بعد . ويكفى هنـا أن نقول ان موقع الدولة الجغرافى يزيد أهمية عن طريق الظروف المناخية التى تنشأ عن هذا الموقع

على أن موقع الدولة له نتيجة أخرى تؤثر على جغرافيتها السياسية تأثيرا كبيرا .. ففى أوربا التى تشمل دولا مستقلة أكثر من أية منطقة أخرى تساويها فى المساحة .. تلقى الناحية الاستراتيجية للموقع قدرا كبيرا من الاهتمام . فما من شخص ملم بألمانيا فى المدة الواقعة بين الحربين العالميتين ينكر آثار الذعر الذى تركز على أخطار «التطويق» فى شئون البلاد الداخلية . فقد اقتنع الشعب الالمانى ــ عن طريق الخرائط والرسوم التى وضعت بمهارة والخطب المثيرة والكتب والمقالات التى لم يكن لها نهاية ــ بسياسة الاشتراكية الوطنية الخاصة باعادة التسلح التى كان لها نتائج خطيرة على الاقتصاد الداخلى للبلاد

كذلك كانت الحكومة الفرنسية يقض مضجعها موقع البلاد المواجهة لألمانيا . فمـا من فرنسى كان يخامره الشـك أبدا فى ضرورة الخـدمة العسكرية الاجبارية ــ وكثيرون منهم لم يستطيعوا أن يفهموا السبب فى عدم تنفيـذ التجنيـد للخدمة العسـكرية فى بريطانيـا ــ وكانت النسبة المخصصة لأغراض الدفاع من الدخل القومى عقبة خطيرة فى طريق تقدم البلاد الاقتصـادى . وفى نفس الوقت كان لروح هزيمة « عقلية خط ماجينو » نتائج مدمرة على كيان الحياة الفرنسية بأكملها

علاوة على ذلك فان السياسة الفرنسية فيما يختص بالصناعة قد طرأ عليها تعديل كبير بسبب وجود ألمانيا على حدودها الشرقية . ويستطيع القارىء أن يلاحظ أن الصناعات نمت بعيـدا عن موارد الفحم الكبيرة الوحيدة للبلاد فى « بادى كاليه » و « لى نورد » (الشمال) ، وأن

المصانع الكهربائية الكيميائية ، ومصـانع المعادن الكهربائية ، أقيمت فى جبال الألب الفرنسية وبخاصة محطات توليد الكهرباء فى جبـال الألب والبرانس والهضبة الوسطى . كما نشأ أيضا عن مخاوف الفرنسيين من العدوان الألمانى أن تقوم صناعة الحديد فى نورماندیا ، مع أن أكبر الموارد الاوربية لهذه السلعة موجودة فى اللورين .. وحتى الاتحاد السوفييتى بأراضيه الشاسعة ، وموارده المادية الهائلة ، يشعر بأثر عامل الموقع على تنظيمه الداخلى . وأبرز مثل على التكيف السريع للاعتبارات الاستراتيجية نراه فى نمو الوحدات الصناعية على نطاق واسع فى آسيا السوفييتية ، أى فيما وراء جبال الأورال ، بعيدا عن التهديد بالهجوم من مصادر أوربية . ومع أنه يصعب على المراقب الأجنبى أن يقدر كل التقدير حقيقة مثل هذه المخاوف ، ولكننا نجد الدليـل فى الاتجاهات التى تظهرها السياسـة الداخلية لكثير من الدول التى ضربنا لها بعض الأمثلة

وترتبط اعتبارات حجم الدولة وشكلها ارتباطا وثيقا بعـامل الموقع باعتباره عنصرا جغرافيا فى شئونها الداخلية . فكل دولة قد بلغت حجمها الحالى من بداية صغيرة نسبيا فى شكل منطقة تعتبر بمثابة النواة التى منها حـدث التوسـع والتى تحتفظ عادة بمركز المسـيطر على التنظيم الداخلى . ففرنسا نشأت من « جزيرة فرنسا » ، والولايات المتحـدة الأمريكية من الولايات الثلاث عشرة الأصلية الواقعة على ساحل المحيط الاطلسى ، والاتحاد السوفييتى من ولاية موسكو . وليس هذا الأمر مقصورا على العصور الحديثة فقط ، فقـد نمت الامبراطورية الرومانية من نواة صغيرة هى مقاطعة « لاتيوم » . ولا مفر من أن يلعب الحجم أو المساحة دورا كبيرا فى تنظيم الدولة ، ان لم يكن بسبب آخر فلأن علاقاتها بالنواة يجب أن تيسّر وتنظّم حتى لا تتعرض الاطراف البعيدة لتهديد الدول المنافسة . كذلك هنالك رغبة فى الغالبية العظمى من الحالات فى ضم أراض جـديدة ، وأحيانا تكتسب تلك الأراضى على أنها وسـيلة للتوسع فى موارد الدولة أو لأسباب اسـتراتيجية . ولم تظهر نظرية

الوصاية ، مع ما يعتورها من نقص ، الا فى السنين الاخيرة جدا .. وبمقتضى هذه النظرية تضطلع الدولة المتقدمة بمسئولية تنظيم الاقليم المتأخر مراعاة لمصلحة سكانه

ان الدولة الكبيرة تجد فى متناول يدها قوة هائلة اذا كانت مواردها تستغل استغلالا كاملا على أساس منظم . ففى داخل حدودها سيكون هناك تكوينات جيولوجية مختلفة وأنواع كثيرة من الصخور ، ولذا سيصبح من المؤكد تقريبا توفر المعادن لديها . علاوة على ذلك فان دولة كهذه ستضم أنواعا من المناخ ، التى وان تكن هامة فى حد ذاتها الا أن لها قيمة أعظم للنشاط البشرى ، عن طريق أنواع النباتات طبيعية كانت أو زراعية ، تساعد على النشاط البشرى . وأبرز مثلين على هذا النوع من الدول الكبرى هما الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية ، اللتان تمتلكان ثروة وقوة هائلتين وتعملان بجد على تنظيم ماحبتهما به الطبيعة . وتتشابه هاتان الدولتان أيضا فى نواح أخرى . فكل منهما تشغل مساحة شاسعة متصلة ، وكل منهما دولة مترامية الأطراف كأنها قارة قائمة بذاتها حيث لايحتمل أن تقوم مشكلات ضيق المساحة أو ازدحام البلاد بالسكان مدة طويلة من الزمن ، ولكل منهما منافذ الى المحيطات شرقا وغربا . فلم يعرف قط من قبل مثل هذا النوع من « الامبراطوريات » الشاسعة المتصلة . ومن المؤكد أن مثل هذه القدرات الفعلية والكامنة لانتاج سلع عظيمة التنوع داخل حدود دولة برية متصلة الأراضى لم توجد من قبل . ومن الواضح أن هناك مجالا لايخطر بالبال تقريبا لاجراء التجارب فى التنظيم الزراعى والصناعى والتجارى والسياسى فى كل من هاتين الدولتين الخياليتين . ومن المنتظر حدوث تطورات عظيمة فى المستقبل غير البعيد . ويعد أثرهما الحالى فى الشئون العالمية علامة على الدرجة التى وصلتا اليها فى تكييف تنظيمهما الداخلى وفق مشكلات المساحة

ويجب الاعتراف بأن حجم الدولة وحده ليس دائما العامل الحاسم فى

عظمتهـا .. فالصـين ، والبرازيل ، وكندا ، واستراليا ، كل منها ذات مساحات كبيرة من الارض ، ولكن هناك فى كل منها عناصر حدّت حتى الآن من تنظيمها الداخلى لدرجة أنه ليس بين هذه الدول الاربع المستقلة تقريبا واحدة يمكن أن تعتبر دولة عظمى . فالصين يبدو أنها تملك الموارد الاساسية من مساحة وسكان ، ولكنها لم تفلح فى استخدام قوتها الكاملة ـ وذلك غالبا ـ لأسباب سيكلوجية كما يبدو . وأما البرازيل وكندا واستراليا فكلها تعانى من موارد السكان غير الملائمة فى أجزاء كبيرة من أراضيها . فان خريطة السكان فى كل من هذه البلاد الثلاثة تبين أن المناطق الاكثر ازدحاما بالسكان هى فى الاطراف الخارجية ، وأن مناطق كبيرة خالية تقريبا من السكان لأسباب مناخية . فالحرارة المرتفعة التى يصحبها عادة مطر غزير وغابات كثيفة فى البرازيل ، والبرد الشـديد فى كنـدا والجفاف فى استراليا .. كل هذه العوامل توضّح السبب الذى من أجله توجد فى هذه الدول مناطق غير آهلة بالسكان وبالتالى متأخرة عمرانيا ، ولكنه لن يكون من الحكمة أن يؤكّد الانسان أن هذه الظروف المناخية التى كانت حتى الزمن الحاضر تتحكم فى مصير هذه المناطق ، ستظل تحد من تطورها الاقتصادى والسياسى . فالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى يشملان كذلك مناطق لا تلائم سكنى البشر وتنظيمهم ، ولكن امتدادهما فى عروض كثيرة أكثر ملاءمة يوفر لهما مساحات واسعة من الارض يستطيع الانسان فيها أن يجد لجهوده جزاء أوفر

ومع أن مثلى الولايات المتحـدة الامريكية ، والاتحاد السـوفييتى ، يبينان ميزات الارض المتصـلة لدولة كبيرة المسـاحة ، فان أراضى بعض الوحدات السياسيـة الكبرى الاخرى ليست متصلة ، بل هى فى بعض الحالات مشتتة على سطح الكرة الارضية . وهذه الوحدات السياسيـة هى الدول الاستعمارية الكبرى التى تقارن بالدول بالمعنى الدقيق الذى عنيناه فى هذه الصفحات. فالامبراطوريات البريطانية والفرنسية والهولندية والبلجيكية ، وغيرها من الامبراطوريات الاستعمارية ، هى دول فقط من

حيث انها تدين بالولاء لسلطة مركزية تديرها وتخول فيها سلطة السيادة ، ولكن هذه السلطة تظل فى دولة الاستعمار التى هى دولة قائمة بذاتها . ومن الناحية العملية تعتبر المستعمرات ملحقات للدولة المستعمرة . ولا يمكن للمستعمرات أن ترتفع الى مرتبة الدول المستقلة الا عن طريق الانفصال كما فى حالة المستعمرات الأولى فى أمريكا الشمالية ، أو اكتساب « حالة الدمنيون » كما نرى فى الكومنولث البريطانى . وفى الحالة الثانية فقط تبقى بعض الروابط وبنوع أخص فى أمر العلاقة بالعرش البريطانى ، وكذلك ربط المشاعر والأحاسيس . والعلاقة الشرعية بين البلد المستعمر والمستعمرات التى يمكن أن تشمل التوابع والمحميات ومناطق الانتداب — هذه العلاقات تختلف باختلاف الامبراطوريات المختلفة ، ولكن ليست هناك مساواة بين الأجزاء المكونة لمثل هذه الامبراطوريات

وبالرغم من ذلك فان امتلاك المستعمرات ، وبخاصة عندما تفصلها مسافات كبيرة ، ولكنها فى مجموعها ذات مساحات كبيرة ، له آثار هامة على الشئون الداخلية فى الدولة المستعمرة . فهذه المستعمرات لاتوفر أعمالا للاداريين وأسواقا ومواد للتجار وأصحاب المصانع فحسب ، ولكنها أيضا تجعل من الضرورى صيانة طرق المواصلات وتوفير قوات الدفاع التى كثيرا مايترتب عليها استنفاد جزء كبير من ايرادات الدولة المستعمرة

على أنه قد يسمح البحث هنا بذكر ملاحظة ختامية عن الآثار التى يمكن أن تترتب على حجم الدولة . ان الحجم الكبير للدولة ، سواء أكانت الأرض كلها متساوية فى الجودة أم لم تكن ، موضع اعتزاز وتفاخر لسكانها . وهذا ينطبق على الدول المستعمرة كما ينطبق على غيرها مما لاتملك مستعمرات . فالرغبة فى مثل هذا الاعتزاز مضافا الى أشياء أخرى قد دفعت الدول الى التوسع حتى ولو كان الكسب المادى ضئيلا . ولنا فى استيلاء ايطاليا على أرتريه وليبيا مثل على ذلك ، حيث التوسع فيما وراء البحار لم يعد على ايطاليا الا بقليل من الفائدة سوى التظاهر بالعظمة ، الذى كلف الشعب الايطالى خسائر كبيرة فى الرجال والمال .

غير أن نفس التوسع فى السلطة على مساحة متزايدة يولد شعورا بالرضا واشباع الغرور لدى الشعوب التى تنجح فى توسعها ، كما كان له فى بعض الحالات أثر منشط على الأقل على بعض العلاقات الداخلية للدولة . ومن الصعب الحكم على مدى نفع عامل حب العظمة أو ضرره على التنظيم الداخلى للدولة ، ولكن قلّ أن ينكر أحد أن له قوة حافزة فى نمو الدول

ومهما يكن من أمر موقع الدولة وحجمها فلأرضها خواص طبيعية لايسع الجغرافى السياسى أن يتجاهلها ، لأن هذا الأساس الطبيعى ، بغضّ النظر عن العلاقات الداخلية للدولة ، هو مصدر القوام المادى لسكانها ، ولذلك يجب أن تكون هناك علاقات وثيقة بين الأرض والشعب . ثم ان هذه العلاقات لاتخضع للتحليل الكامل مالم نقدر أثر كل من هذه العناصر فى الدولة ، ولكن تقديرنا لأثر البيئة الطبيعية فى الدولة أقرب الى الصواب من تقديرنا لأثر العامل البشرى . ذلك أن الأرض التى تنشأ عليها الدولة تتغير بنسبة أبطأ جدا من تلك التى تتميز بها التغيرات البشرية ، وبخاصة فيما يتعلق بالتنظيم ، لأنها ملموسة لا تدعو الى كثير من التفكير

ويجب أن نبين بادىء ذى بدء أن أى اطار طبيعى ، سواء أكان اطار دولة أم لم يكن ، هو دائما نتاج مجموعة من العوامل تعالج فى أغلب الأحيان منفصلة بعضها عن بعض لتسهل دراستها ، ولكنها فى الواقع تتجمع بطرق مختلفة فتصبح هى المساحة التى تقوم عليها دولة أو عدة دول . ولذلك فالتضاريس التى هى نتيجة الكيان الجيولوجى الذى هو نفسه نتيجة أحداث التاريخ الجيولوجى تتغير بالمؤثرات المناخية عن طريق النحت الجوى ، فينتج نوعا من البيئة الطبيعية هنا ونوعا آخر هناك

ثم ان الأنهار هى الى حد ما من عمل المناخ ، ولكنها تتأثر بطريقة مباشرة من حيث الحجم وسرعة الجريان واتجاهه بأنواع الصخور التى تمر بها والتى يتوقف وجودها على عدد من العوامل الجيولوجية . ومن الواضح أن الدراسة المفصلة للتضاريس بما فى ذلك علة وجودها تقع

خارج نطاق الجغرافيا السياسية ، ولكن معرفة طبيعتها تساعد على تقدير الدور الذى تلعبه فى العلاقات الداخلية للدولة ، تماما كما تساعد الدارس فى الميدان الأوسع للجغرافيا البشرية

على أن التركيب الجيولوجى يستحق أن نفرد له مكانا فى دراسة الجغرافيا السياسية لدولة ما وذلك لسببين : أولهما أن الموارد المعدنية للدولة هى نتيجة مباشرة لتكوينها الجيولوجى ، ولا حاجة بنا الى التنويه بأهمية قرب الموارد المعدنية من السطح فى هذه الأيام التى أصبحت فيها الصناعات الكبرى التى تتوقف كثيرا على المعادن بصورة أو بأخرى ، الدعامة الرئيسية لقوة الدولة

ثم ان التكوين الجيولوجى يتوقف عليه توزيع المعادن ودرجة سهولة الحصول عليها ، كما يتوقف عليه وجودها أو عدم وجودها . ولن نغالى مهما قلنا فى التنويه بأهمية هذا العامل مثلا فى الجغرافيا السياسية الداخلية لبريطانيا . ففى هذه الدولة بالذات ساعد الانقلاب الصناعى قرب وجود موارد الفحم والحديد الخام ، والمعادن الأخرى وسهولة الحصول عليها . ومهما افترضنا من العبقرية المبدعة عند بعض أفراد الشعب البريطانى فمن العسير أن نرى كيف كان يمكن استخدام قوة البخار واستعمال الحديد والصلب فى العمليات الصناعية لو لم توجد مثل هذه المواد الأساسية . ولا ينكر أحد أن التصنيع قد أحدث انقلابا فى الشئون الداخلية لبريطانيا . وفى الواقع أن نمو الصناعات كان عاملا كبيرا فى تنمية العلاقات الداخلية لكل الدول العظمى الحديثة ، وبخاصة منذ صار انتاجها الصناعى عاملا حاسما فى الحرب

والسبب الثانى لعلاقة التركيب الجيولوجى بالجغرافيا السياسية هو أنه يعين المظاهر الكبرى لسطح الدولة . فمظاهر السطح هذه ، مع ماقد يطرأ عليها من تعديل بسبب قوى أخرى غير تلك التى ترتبط ارتباطا مباشرا بالتكوين ، تلعب دورا هاما فى أنواع النشاط البشرى . فالسهول وبخاصة السهول الساحلية منها كانت بمثابة القلب لكثير من الدول .

أما المناطق الجبليـــة فكثيرا ما تتوافر فيها موارد عظيمة من الأخشـــاب والمعادن والقوى المائية التى أفلحت عبقرية الانسان فى اســـتخدامها فى تنمية قوة الدولة سياسيا واقتصاديا . ثم اذا كانت الدولة الجبلية تقع بين مناطق كثيفة السكان وذات انتاج اقتصادى عظيم ، فقد تتقوى مواردها الداخلية عن طريق التحكم فى الطرق التى تربط المنـــاطق التى تفصـــل بينها ، كما هى الحال فى سويسرا

وجملة القول ان التوحيد السياسى أيسر فى مناطق السهول مما هو فى الأراضى الجبلية . فكثير من المناطق الجبلية الحقيقية عديمة السكان ، لأن السكنى تقتصرعلى الاودية . ولذلك ينتشر السكان انتشارا غير منتظم فى مجموعات موزعة لايسهل الاتصال بينها . ولهذا السبب تجنح الوحـــدة الاجتماعية الى أن تكون قبلية . وقد ينشأ عنهـــا نظام اقليمى مثل نظام المقاطعات . ولا تجتمع هذه الوحدات المنفصلة فى دولة واحدة الا بعد أن يتم التطور السياسى للدولة . ومن الناحية الأخرى نجد أن التحرك والاتصال بين سكان المناطق الكبرى يسهل توافرهما فى السهول ، ولذلك تسهل التجارة وانتشار الآراء الى حد أعظم منه وسط الجبال . ولكن تلك التسهيلات ذاتها التى تساعد على نمو الدول فى السهول تساعد أيضـــا على توسع الدول المجاورة ، وبذلك تؤدى الى التنافس بينها . ومن ثم يصبح من الضرورى بذل مجهود أعظم لصيانة سلامة أراضى الدول التى يتكون معظمها من السهول . والسهولة التى بها يمكن حدوث توســـع دولة قوية فى مثل هذه المناطق توضح السبب الذى من أجله أصبحت كل ســـهول العالم دولة واحدة أو أصـــبحت ميدانا للتنـــافس بين الدول المتنـــازعة . ويمكن أن نرى أمثلة للحالة الأولى (الضم) فى ضم سهول سيبريا الى الاتحاد السوفييتى والغرب الأوسط فى الولايات المتحـــدة الأمريكية . وأما سهل أوربا ففيه أوضح مثل على موقع نزاع قديم العهد بين مجموعات متنافســـة .. نزاع تنعكس صـــورته بوضوح على النظام الحالى للدول . ففى كل من الوحدات السياسية بذلك الميدان من ميادين

القتال يوجد الخوف من اعتداء الدول المجاورة ، بما له من آثار على تنظيمها الداخلى . وعلى النقيض من ذلك ، كثيرا ماتكون الأراضى الجبلية ملاذا للاجئين اليها ، وليس فقط حاجزا يحول دون التوسع الاقليمى ، أو قد يكون لها أثر وقائى تستطيع الدولة خلفه آن تحرر الأمن السياسى مع أنها تعانى من العزلة الاقتصادية والثقافية

وقد لعبت الأنهر فى الماضى ، والى حد أقل فى الحاضر ، دورا مزدوجا فى تطور الدول ونشاطها الداخلى معا . وفى هاتين الوظيفتين اللتين تبدوان متناقضتين بدت أهمية طبيعة المناطق الشاطئية . وتتوقف قيمة النهر فى أهميته لدولة أو دول الى حد ما على طبيعة الوادى الذى يشغله ، وكذلك على الأحوال الطبيعية للأراضى الملاصقة مباشرة لشاطئيه . وقبل أن يستطيع الانسان أن يقيم الجسور على الأنهار وأن يجفف المناطق النهرية ، كانت الأنهار تعتبر فى الغالب حدودا للدولة لأنها تسهل تحديدها من جهة ولأنها مظاهر دائمة نسبيا فى الطبيعة من جهة أخرى ، وأكثر من ذلك لأنها مع سهولها الفيضية بما فيها من مستنقعات كانت تكوّن مناطق دفاعية طبيعية . وبهذا المعنى كانت الأنهر تؤدى مهمة فصل الدول بعضها عن بعض ، ولكن ليس بالضرورة على طول مجراها ، كما يتمثل ذلك فى استخدام أجزاء من نهرى الرين والدانوب فى نظام حدود الامبراطورية الرومانية

بيد أنه حتى فى أقدم الدول ، وبالتأكيد فى حالة الدول الحديثة ، كانت الأنهار عوامل ربط وتوحيد فى حالات كثيرة . ذلك أن الأنهار أو أوديتها توفر عادة أسهل خطوط انتقال الانسان حتى على السهول . ولذلك فالتطواف فى دولة ما وهو جزء أساسى فى تنظيمها الداخلى يميل الى اتباع خط سير الأنهار ، وبخاصة قبل دخول السكك الحديدية الى البلاد . وعندما أصبحت السكك الحديدية وسائل عامة للنقل ، استخدم منشئوها الانحدار الاسهل لأودية الأنهار ، وهكذا عادوا فأكدوا أثر الأنهار فى التوحيد بما أنها بالاضافة الى التكوين الجيولوجى للأرض

من أسباب تشكيل أنواع الاودية . وفى المناطق ذات الجفاف الدائم أو الموسمى قد تكون الأنهار دم الحياة الحقيقى للدولة ، وتترك أثرا لايمحى على تنظيمهـا .. فمصر الحديثـة مثل سالفتها مصر القديمة ، والعراق ، يعتمـدان كثيرا على مياه النيـل والدجلة والفرات على التعاقب فى رى محصولاتهما ، ولذلك يمكن أن نسميهما دولتى الرى . وأما فى البـلاد الأخرى فليس استخدام مياه الأنهار لأغراض الرى عاملا أساسيا فى حياة الدولة الى هذا الحد . وأما نهر السند والكنج فى الهند وهوانج هو فى الصين فهى أمثلة بارزة على الطرق التى بها تسهم الأنهار فى موارد الدولة الفعالة . ويمكن ذكر أمثلة كثيرة أصغر من هذه فى كل القارات

ومنذ مطلع القـرن العشرين أصبح للأنهـار وظيفة أخرى فى أنواع النشاط البشرى للدولة . فقد ظلت الأنهار زمنا طويلا مصدرا للطـاقة الميكانيكية . ولكنها لم تقو على منافسـة البترول والفحم باعتبـارهما مصدرين للقوة الصناعية والاضاءة الا بعد كشف استخدام الماء الجارى وسيلة لتوليد الكهرباء . وبما أن قدرة النهر فى هذا السبيل تتوقف على حجم مياهه وسرعة جريانه ، فيمكن اعتبار طاقته نتيجة للتضاريس والمناخ معا . ولذلك فالدول التى بها مناطق جبلية غزيرة المطر قد حبتها الطبيعة نعما كبرى فى هذا الصدد ، وتزداد أهمية هذه النعم فى حالة انعـدام الفحم والبترول . ولنا فى سويسرة والسـويد والنرويج أحسن الأمثلة على الدول التى تمكنت ، على فقرها فى موارد القـوى الأخرى ، من التغلب على الصـعاب الكامنة فى البيئة الطبيعية باسـتخدام أنهارها فى توليد الكهرباء

والأنهار بصـفتها طرقا عامة وموارد للطاقة الكهربائية وتوفير الميـاه للرى هى من الواضح عنصر هام فى الجغرافيا السياسية الداخلية للدول . وكثيرا مايؤدى الصراع من أجل التحكم فيها لغرض أو أكثر من هـذه الأغراض الى الصراع بين الدول المتجاورة ذوات الأنهار مما يؤثر على العلاقات الخارجية أيضا عن طريق المصالح الناشئة عن الرغبة فى التحكم

فى النهر . وتعتبر بعض الدول ذات الأنهار أنه من الضرورى أن تمتد سيادتها الى مصاب الانهار التى تجرى فى أراضيها ، بدعوى أن تطورها الداخلى يتوقف على وصولها دون عائق الى البحر بهذه الوسيلة ..

على أن هذا يثير مشكلة عنصر آخر فى البيئة الطبيعية للدولة ، وهو امتلاك شواطىء البحار والانتفاع بها . فاعتماد الأجزاء المختلفة من سطح الأرض اقتصاديا على بعضها البعض ، وهو الموضوع الذى نوهنا بأهميته فى فصل سابق ، هو أكثر مايكون نتيجة نمو النقل البحرى وسرعته ورخصه النسبى ، الذى يحدث عن طريقه معظم التبادل التجارى العالمى . ولكى تشترك الدولة اشتراكا كاملا فى هذه التجارة الدولية ، وتتمكن بذلك من تنمية اقتصادها الداخلى ، فمن المرغوب فيه الى درجة قصوى أن يكون لها ساحل على البحر حتى يمكنها أن تحتفظ بأسطولها التجارى . ومن هذا يتضح أن موقع الدولة فى داخل القارة ضار بمصلحتها ، ولذلك تبذل الجهود للتغلب على هذا النقص ، كما كانت الحال فى المنطقة الحرة السابقة لتشكوسلوفاكيا عند ميناء هامبورج

فاذا سلمنا بأن الدولة لا يمكنها أن تنمو نموا كاملا دون سهولة الوصول الى الأسواق العالمية والحصول على السلع اللازمة ، اتضحت لنا قيمة الشواطىء البحرية ، وان اختلفت هذه القيمة تبعا لموقع الشاطىء وطبيعته . وعلى هذا الأساس تكون الشواطىء الشمالية لكندا والاتحاد السوفييتى قليلة القيمة الى الآن ، بينما تلك الشواطىء التى تواجه الطرق البحرية العالمية العظيمة لها قيمة كبرى . ففرنسا بما لها من شواطىء على المحيط الأطلنطى والبحر المتوسط ، عرفت كيف تنتفع بهذه الميزة المزدوجة لتنظيمها الداخلى ، بينما أدى التنافس بين انجلترا وألمانيا الى تأييد انجلترا لبلجيكا وهولندا لتحولا دون توسع المانيا ووصولها الى بحر الشمال فى جبهة أكبر من جبهتها الحالية . ويظهر لنا مبلغ أهمية الواجهة البحرية من المبدأ السائد وهو امتداد سيادة الدولة الى مسافة ثلاثة أميال أو أكثر فى البحر . أما الصفة الطبيعية

لساحل الدولة فقد فقدت شيئا من قيمتها الأصلية الى حد معين . فاذا فرضنا أن الشاطىء يعين على الوصول الى الطرق البحرية الهامة والى داخل الدولة المعنية ، فان مهارة الانسان الهندسية كفيلة باقامة المرافىء حيث لاتساعد الظروف الطبيعية كثيرا على انشاء الأرصفة البحرية

ومع ذلك فان موانىء العالم العظمى قد نشأت فى مواقع طبيعية ملائمة . غير أن العامل الرئيسى كان الوصول الى البحار من ناحية والى داخل البلاد من ناحية أخرى . ومما يجدر ملاحظته أخيرا أن الوصول الى البحر عن طريق امتلاك الشواطىء البحرية يؤدى فى بعض الحالات الى نمو صناعة صيد الأسماك التى قد تلعب دورا هاما فى الحياة الداخلية للدولة . وعلى هذا الأساس تعتبر المصائد المجاورة أو حتى البعيدة منها امتدادا اقليميا للدولة من حيث انها تمد الدولة بموارد جديدة ، لا من المواد الغذائية والسلع التجارية فحسب ، بل توفر لها أيضا قواعد للأغراض البحرية

ذكرنا فى مجال آخر العلاقة بين الأحوال المناخية والنشاط البشرى ، ونوهنا بأهمية الحاجة الى البحث العلمى المنظم فى هذا الميدان . ويمكن أن نقول صراحة دون الاقلال من شأن أعمال الباحثين من أمثال « الزورث هنتنجتون » (١) و« جريفث تيلور » (٢) ان هذا الفرع من الدراسات الجغرافية لايزال فى مرحلته التمهيدية . ومن المحتمل أن يترتب على زيادة التقدم فيه الحصول على معلومات كثيرة قيمة ، ليس أقلها مانحصل عليه من الأبحاث الدقيقة فى علم المناخ التى تجرى فى عدد متزايد من المناطق . وحتى مع ذلك فلايكاد يكون هناك شك فى أن

---

(١) Ellsworth Huntington (٢) Griffith Taylor

(٣) قال ب. جاليكو المراسل الامريكى لمجلة « صانداى جرافيك » فى العدد الصادر بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ٤٦ : يبلغ معدل سقوط المطر فى ولاية داكوتا الجنوبية ١٨ بوصة فى العام . فاذا انخفض المعدل الى ١٦ بوصة ضرب الافلاس اطنابه ، واذا زاد فبلغ ١٩ بوصة اشعل الزراع السيجار بورق البنكنوت من فئة مائة دولار

(١) Vidal de la Blache ص ١٤ من كتابه « مبادىء الجغرافيا البشرية » الصادر فى باريس سنة ١٩٢١

المناخ من أهم العناصر فى البيئة الطبيعية للدولة . ومع أننا لانسلم بشدة تحكمه فى أنواع النشاط البشرى ، كما ذكر مؤخرا صحفى أمريكى (٣) ، فان الجغرافيين متفقون على أن الأحوال المناخية تستدعى درجة كبرى من التكيف من جانب الانسان ، وأنهم أصبحوا يدركون ادراكا متزايدا أن الانحرافات عن المعدلات المناخية هى فى كثير من الأحيان أهم من التعميمات التى توحى بها أرقام المعدلات . قال فيدال دى لابلاش (٤) : « ان المناخ نتيجة تتأرجح حول معدل أكثر من مفهوم المعدل »

وهذا التغير ، الذى كثيرا مايكون غير كبير ، يستدعى مواءمة للنشاط البشرى أكثر دقة مما تستدعى الأحوال المناخية العامة المميزة للدولة . ذلك أن أصغر الدول وحدها هى التى يسودها مناخ موحد فى كل أراضيها بينما الغالبية العظمى للدول تشمل أنواعا مختلفة من المناخ . وحتى فى الدولة الصغيرة مثل المملكة المتحدة هناك اختلاف فى المناخ يكفى لايجاد تنوع فى مواطن السكنى .. على ان أقوى مؤثرات المناخ على الانسان هو مايتعلق بالمهن الزراعية عن طريق النبات . فالنباتات فى حالتها الطبيعية أكثر تأثرا بعامل المناخ منها بأى عامل فرد آخر ، ومع أن ما أحرزه الانسان من نصر فى زراعة النباتات وتنميتها نصر عجيب يدل على قدر عظيم من المهارة والذكاء ، فان الزراعة مازالت تعتمد على المناخ الى حد كبير . فالأقاليم التى تحيط بالقطب وأطرافها التى تكون جزءا من « التندرا » فى نصف الكرة الشمالى ، والصحارى الكبرى وهى تشغل معا مساحات كبيرة من سطح الكرة الأرضية لاتزال الى اليوم خالية من السكان ، وذلك لأسباب مناخية . وكذلك فى الأراضى المسماة بالمعتدلة ، فان الأحوال المناخية عموما تحدد أنواع الزراعة

فانتاج المواد الغذائية وكذا المواد الأولية الخضرية التى تستخدم فى غير أغراض الاستهلاك البشرى ترتبط ارتباطا وثيقا بالأحوال المناخية من حرارة ومطر وغيرهما ، لا فى مجموعها فقط بل فى حدوثها الفصلى أيضا . ولما كان توفير الكفاية من الطعام من الأهداف الأساسية للتنظيم

الداخلى للدولة فى الوقت الحاضر ، وجب على الدولة أن تمد السكان بالتموين الكافى وبما هو أهم من ذلك وهو الغذاء المتوازن ، اذا توافرت لديها المساحة الكافية بالقياس الى عدد سكانها ، وحظيت بأنواع المناخ المختلفة حتى اذا كان الاختلاف قليل المدى . وفى هذه الأحوال المناخية الملائمة تزيد الطاقة الانتاجية لسكانها على ما هى عليه فى البلاد ذات المناخ الأقل ملاءمة . ومعنى هذا أن الأحوال المناخية ذات أهمية أساسية فى الجغرافيا السياسية للدول ، بما أن قوتها السياسية تعتمد غالبا على مقدار انتاج سكانها

ثم اذا لم يكن لدى الدولة المساحة الكافية لأغراض انتاج الأطعمة فى ضوء النظم الزراعية القائمة ، تحتّم عليها أن تستورد السلع الضرورية أو أن تزيد من انتاجها الخاص . على أن تكثيف زراعة المحاصيل والتوسع فيها مرتبطان بالمناخ ارتباطا وثيقا . فقليل من الدول مثلا تستطيع أن تنتج بانتظام أكثر من محصول واحد فى السنة دون الاستعانة بالوسائل الصناعية ذات النفقات الباهظة . وينطبق هذا بنوع خاص على تلك البلاد التى يطول فيها الشتاء ويشتد برده فتتوقف فيه الحياة النباتية . وأما الدول كثيفة السكان مثل المملكة المتحدة التى تتمتع بأحوال أكثر ملاءمة فى الشتاء ، فلم تستطع زيادة انتاجها الداخلى الا بوسائل أخرى مثل المعونة المادية والاجراءات الوقائية التى لاتؤثر على تنظيمها الداخلى فحسب بل على علاقاتها الخارجية كذلك

ومن الناحية الأخرى فان المناخ غير المنتظم ، الذى يؤثر بنتائجه على النشاط الزراعى ، قد يكون عاملا مضادا وبخاصة فى البلاد التى تجمع بين عدة أنواع مختلفة من المناخ . ففى الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا مايقوم الخلاف بين المجتمعات الزراعية فى الغرب الأوسط وبين الحكومة الفدرالية فى واشنطون ، اذ تزعم تلك المجتمعات أن الادارة المركزية غير ملمة بمشكلات الزراعة وتسويق المحاصيل ، وهى أهم مايعنى به سكان الغرب الأوسط . وفى كندا نجد كذلك موقفا مماثلا . ذلك أنه يبدو أن

الشكوى الرئيسية للزراع فى ولايات المراعى هى أن حكومة « أتاوة » لاتعير مصالحهم اهتماما كافيا . ولاشك أن هذه المنازعات الداخلية لها علاقة بالمسافات الشاسعة التى تفصل بين العاصمة الادارية وبين الأقاليم المعارضة . ولكن النزاع الأساسى نزاع بين اقتصاديات مختلفة تتعلق باختلاف فى المناخ

بيد أن مثل هذه المنازعات تنطوى فى أوقات الشدة على تهديد للوحدة الاقتصادية والسياسية للدولة . ففى حالتى دولتى « الدمنيون » : كندا واستراليا ، ذهبت مديرية «البرتا» فى الاولى واستراليا الغربية فى الثانية الى حد طلب الانفصال . وهذان المثلان وغيرهما توحى بأنه اذا كان هناك اختلاف كبير فى الاحوال الجوية ، فيجب أن ينظر الى هذه الأحوال وما يترتب عليها من نتائج زراعية بعين الاعتبار ، اذا أرادت الدولة أن تسير الامور فيها سيرها الطبيعى . وبالاجمال لا تستطيع أية دولة أن تتجاهل آثار عنصر المناخ فى بيئتها الطبيعية . ولا يسع الادارة الحكيمة الا أن تنظم الانتفاع بموارد مناخها بحيث تعود بأعظم نفع على السكان

فى الصفحات السابقة كان تحليل العناصر الوثيقة العلاقة بعضها ببعض التى يتكون منها الاطار الطبيعى للدول تحليلا ناقصا كل النقص ، غير أن هذه الأحوال لاتعنى شيئا للجغرافى السياسى اذا لم تقترن بدراسة السكان الذين ينظمون أنواع نشاطهم وعلاقاتهم وفقا لتلك الأحوال ، وفى داخل الحدود الاقليمية للوحدات السياسية . وهذا العنصر البشرى فى الدولة هو أكثر تعقيدا حتى من العناصر الطبيعية للبيئة التى يقطنها . ذلك أن التنوع لايزال مفتاح استجابة الانسان لعوامل البيئة بالرغم من « انتشار الثقافة » الذى ساعد عليه التحسن العظيم فى وسائل المواصلات . فلا تستطيع دولة ما أن تزعم أن العنصر البشرى فيها كامل التجانس . والتشابه الوحيد الذى نجده فيها انما هو ذاك الذى ينشأ عن تنظيمها السياسى الذى به يدين أعضاؤها للسلطات الحاكمة ، من وجهة نظرية على الأقل ومما يجدر ذكره حتى فى هذه المناسبة الأخيرة

أن الولاء السياسى فى مساحات كبرى من سطح الأرض مثل وسط أفريقيا والهند والصين وأجزاء من أمريكا الجنوبية ان هو الا خيط دقيق ، ولا يجب أن تقاس العلاقات البشرية الداخلية للدول دائما بالمستويات التى وصلت اليها أمريكا الشمالية أو غرب أوربا

ومن العناصر الجوهرية فى كيان الدولة مجموع السكان وطريقة توزيعهم ودرجة تكاثرهم . فان تنظيم أنواع النشاط الداخلى لايتم الا على أساس قدر من المعلومات كالتى تمدنا بها الاحصاءات المنتظمة . ولكن هذا لايعنى أن حجم السكان وحده هو العامل النهائى فى تحديد عظمة الدولة ، اذ أن المعلومات الخاصة بالنوع يجب أن يكون لها اعتبارها . ولكن من الحقائق المقررة أيضا أن الدولة التى لا تتوافر فيها الأيدى العاملة التى تعمل على الاستفادة بمواردها تعجز عن الوصول الى مستوى المعيشة المنشود ، ولا يحتمل أن تستطيع ادارة شئونها الداخلية فى سهولة ويسر . ولا يمكن أن يكون هناك شك فى أن تطبيق العمليات الميكانيكية على الصناعة والزراعة والتجارة قد زاد من معدل انتاج العامل فى الساعة ، وساعد أيضا على تخفيض الساعات المطلوبة للعمل فى البلاد الأكثر تقدما . ومع ذلك مازال العنصر البشرى ذا أهمية حيوية ، ولا يحتمل أن التطورات التى يمكن التكهن بها سوف تغير من صحة هذه الدعوى . ومن ثم كان التكوين الديموجرافى للدولة ذا دلالة جوهرية للجغرافى السياسى ، سواء كان مهتما اهتماما مباشرا بالعلاقات الداخلية أو الخارجية (أنظر الفصل السابع)

على أن نوع هذا العنصر البشرى يتوقف على نتائج عدد من العوامل مجتمعة كل منها يسهم بنصيبه الخاص ، لكن بدرجات متفاوتة تبعا للظروف الخاصة الموجودة فى وقت معين . فالتغيير فى مساحة الدولة أو فى عدد السكان أو فى نظام الحكم يؤدى الى تعديل فى أثر هذه العوامل . فان الشكل والحجم الحاليين لدولة ما يمثلان مرحلة من مراحل تطورها ، ولذلك تلعب العناصر التاريخية دورا هاما فى تنظيمها الراهن .

فليس من الممكن محو تاريخ الدولة وما ارتبط به من أعمال . والخبرة المكتسبة فى الماضى تستخدم بطريق مباشر أو غير مباشر فى الاسترشاد بها فى الوقت الحاضر . وقد تقف التقاليد الكثيرة والسوابق العديدة حائلا دون التقدم ، ولكن فى الدولة القائمة على أساس متوازن تلقى ماتستحق من اعتبار . على أن العمل التربوى لتطور مستقر غير متعرض لهزات مفاجئة ذو ميزة لا تقدر فى تنمية علاقات داخلية حسنة . وما المقصود بالقول « الثورة عن طريق التطور » الا تمكين شعب دولة ما من أن يوفّق بين نشاطه وبين الظروف المتغيرة ، دون القيام بأعمال عنف واسعة النطاق

وأما الأمر الثانى فهو أن التكوين العنصرى للدولة يجب أن يعتبر عاملا بشريا فى جغرافيتها السياسية . وهنا يصطدم طالب العلم بقدر من الصعاب والمشكلات التى قد تبدو عسيرة الحل والتى يتطلب تحليلها مجالا أكبر مما يتوافر فى هذا الكتاب

ومع ذلك فهناك بعض الحقائق الواضحة ، منها أنه ليس فى الوجود دولة ذات تكوين عنصرى متجانس وجنس واحد خالص بالمعنى البيولوجى الصحيح . ذلك أن الهجرة المستمرة على نطاق واسع والزواج المختلط المتواصل قد ترتب عليهما اختلاط الشعوب لدرجة أنه ، مع أن علماء الأجناس يقسمون الشعوب الى مجموعات عامة مختلفة على أساس صفات طبيعية معينة ، فلا يمكن تحديد هذه المجموعات بحدود ثابتة مقبولة . غير أن الدولة بطبيعتها يجب أن تحدد بوضوح ، بمعنى أن الأرض التى تمارس فيها سلطة سيادتها يجب أن تحدد تحديدا دقيقا مضبوطا . وجملة القول ان الدول يجب أن تشمل مناطق يقطنها أناس من أصول عنصرية مختلفة .. ومن ثم كانت كل الدول منوعة الاجناس

وعلى هذا النحو قد تأثرت أوربا بنوع خاص بسبب صلاتها الوثيقة بقارة آسيا التى نزح منها الى أوربا عددكبير من المهاجرين خلال مدة طويلة من التاريخ من ناحية ، ولأنها مقسمة بدرجة معقدة أكثر من غيرها من

ناحية أخرى . وفى نفس الوقت نجد أن الأمريكتين وآسيا الوسطية وافريقيا لها مشكلاتها العنصرية . واذا توافرت النية الحسنة والتفكير السليم فلا يجب أن تقف الفوارق العنصرية حائلا دون الوحدة الداخلية للدولة . ولكن يبدو فى معظم الحالات أن هذه الفضائل غير متوافرة حيث ان تضارب الأساطير والمذاهب الفكرية التى تلخص فى «الوعى العنصرى» قد تراكمت حتى أصبحت الآن حائلا منيعا دون اندماج العناصر البشرية اندماجا ناجحا . وأضحى التحيز والتفرقة فى المعاملة ، الناشئان عن الاختلافات العنصرية ، حائلين دون حسن الارادة . وحيث توجد الاقليات العنصرية محرومة من المساواة تصبح مصدر ضعف واحتكاك فى كيان الدولة ، وقد تؤدى فى بعض الحالات الى التفكك والانحلال كما كانت الحال فى امبراطورية النمسا والمجر السابقة ..

وبينما توجد بعض العلاقة بين المجموعات العنصرية الحالية وبين الأجناس التى نشأت عنها أصلا فى الماضى السحيق فان الصفات الطبيعية التى تتميز بها الأجناس لم تعد تطبق على اعتبار أنها عوامل مفرقة فى تحديد التوزيع العنصرى ، ومن ثم كان البحث عن مظهر مميز آخر ، وهو يوجد عادة فى اللغة . على أن سلوك هذا السبيل على العموم له مايبرره لأن وجود اللغة واستعمالها هما من أيسر الأدلة المعترف بها على وجود أصل جنسى مشترك وثقافة مشتركة . والواقع أن مدى اصرار الجماعات على الاحتفاظ بلغاتها لما يدعو الى الدهشة . فلو أخذنا أسلاف يوغسلافيا مثلا وجدنا أنهم احتفظوا بلغتهم تحت حكم النمسا قرونا ، ولو أن الغزاة لم يعترفوا بتلك اللغة . وتوحى الأدلة بأنه من المستحيل ازالة لغة بالقوة أو بوسائل أخرى الا اذا كان هذا عن طريق الاضمحلال التدريجى . وتتمثل الأهمية التى تعلق على اللغة ، باعتبارها عنصرا فى تكوين الدولة ، فى الجهود التى تبذل لاحيائها كما هى الحال فى أرلندة الجنوبية . وبما أن الدول غير متجانسة جنسيا ، والجماعات العنصرية تتميز بمظهر الاحتفاظ باللغة ، فيترتب على ذلك أن دولا قليلة جدا لها لغة واحدة . وقد تكون عدم

الوحدة اللغوية عاملا آخر يتعارض مع تماسك الدولة ووحدتها وبخاصة اذا كانت الصعوبات اللغوية تمثل تنوعا ثقافيا وجنسيا بصورة فعالة

واذا غضضنا النظر عن استعمال الاختلافات اللغوية استعمالا يؤسف له لأغراض سياسية لا مبرر لها ، مثل نشر المذاهب الفكرية غير السليمة ، وجدنا أن الدور الذى تقوم به اللغة فى الجغرافيا السياسية الداخلية للدولة يتوقف على وظيفتها باعتبارها وسيلة للصلات الاجتماعية . فاللغة وسيلة نقل الآراء ، وكما يبين «س . راندل» (١) أن استعمال لغة خاصة يعمل على فرض قيود معينة على القدرة على التفكير وتنميته . علاوة على ذلك « ان الناطقين بلغات مختلفة لهم تكوين عقلى مختلف نوعا ما ولا يتبعون فى تفكيرهم نفس الاسلوب (٢) » . ومن ثم فان الدولة التى يتكلم سكانها أو غالبيتهم العظمى لغة واحدة من المحتمل أن يكون تحقيق وحدتهم أيسر . ولذلك تميل علاقاتهم الداخلية الى أن تكون أكثر انسجاما . وعلى العكس من ذلك اذا كان فى الدولة أكثر من لغة واحدة مستعملة قامت العوائق فى سبيل علاقات المواطنين بعضهم ببعض ونشأت الصعوبات فى تنظيم أنواع نشاط الدولة ..

ومن هذا يتضح السبب فى فرض استعمال لغة رسمية على البلاد المقهورة أو التابعة ، وذلك لأغراض رسمية على الأقل مثل الأغراض المتعلقة بالقانون والادارة وما اليهما . ولكن بالرغم من هذه الجهود فان استعمال لغات مختلفة يشجع انقسام المجتمع الى طبقات لغوية تبقى كل منها بمعزل عن الأخرى حتى ولو تساوت كلها أمام القانون . وهنا يكمن ضعف واضح فى كيان الدولة متعددة اللغات ، وهو وضع لا يصححه فرض استعمال لغة واحدة مختارة . ويكون حل المشكلة فى « حرية التخاطب » وتنمية لغتين بدلا من ارغام الشعب على قبول الوحدة اللغوية الرتيبة

---

(١) S. Rundle فى الفصل الثالث من كتابه : « اللغة عامل سياسى واجتماعى فى اوربا » الصادر بمدينة لندن سنة ١٩٤٦

(٢) ص ٢٨ من نفس الكتاب

هناك أيضا عنصر بشرى آخر يؤثر على الجغرافيا السياسية الداخلية للدول ، وهذا العنصر هو الدين . ان الدول الناضجة يسودها فى العادة التسامح فى الأمور الدينية ، ونتيجة لذلك لا يكون للخلافات المذهبية أثر يذكر على تنظيمها ، ولكن الدول الأقل تقدما قد تتأثر باحدى طريقتين . فاذا كانت غالبية الشعب تعتنق دينا مشتركا كان لهذا الايمان قوة موحدة قوية بالقدر الذى به تثير اختباراتهم المشتركة شعورا « برابطة تربطهم معا » ، وهو شعور قد ينتقل الى الشئون الدنيوية . وحتى فى هذه الحالة لا تتفق المناطق التى تقطنها جماعات تعتنق دينا واحدا ، تماما مع حدود دولة واحدة . ذلك أن كل ديانات العالم العظمى قد انتشرت قبل أن تتخذ الدول أشكالها الحالية وقبل أن تعين حدودها أو تخطط بطريقة واضحة ، ولهذا لا يكون من غير المألوف أن نجد أتباعا لأكثر من دين واحد فى دولة واحدة . وأما فى البلاد التى لا تراعى التسامح الدينى فقد تثير الخلافات الدينية نزاعا داخليا وانقساما خارجيا

ومع أنه ليس من شأن الجغرافى السياسى أن يقدر فضائل المعتقدات الدينية ومساوئها ، فانه مرغم على أن يدرك أن هذا العنصر البشرى عامل تمزيق فى بعض الحالات ، بقدر ما هو عامل توحيد فى البعض الآخر . فبينما فى الدولة اليوغسلافية قد أوجد الصدام بين الكنيسة الرومانية الكاثوليكية والكنيسة السربية الارثوذكسية اختلافا فى النظرة كالخلاف بين السلافيين والكرواتيين من ناحية ، وأهل السرب من ناحية أخرى ، فان شعب بولندة قد قويت رابطتهم عن طريق العضوية الشاملة فى الكنيسة الرومانية الكاثوليكية فى بلادهم. وهناك أيضا يبدو عجز الجماعات الدينية فى الهند عن التفاهم عقبة كئودا فى سبيل الوحدة السياسية فى هذه القارة المصغرة ..

كل هذه العناصر فى سكان الدولة تجعل للكيان السياسى فيها لونا وتغيرا وتنوعا وتعقيدا . فماضيها وعدد السكان وكثافتهم وأصولهم الجنسية ومايتصل بها من تقاليد ثقافية ولغة ودين،كل هذه تسهم بأنصبتها فى الطابع

المتنوع الذى يبدو فى كل دولة صغيرة كانت أم كبيرة . وقد نجد المحك الصحيح لدرجة نضجها فى استخدامها لهذه العناصر استخداما بناء لتوفير الخير المادى والروحى لسكانها . ولنا فى الماضى والحاضر الدليل الكافى على أن الاضطهاد والكبت لا يتفقان ومصالح البشر ، بينما التسامح أو حتى تشجيع المصالح الطائفية يزيد حياة الدولة نماء وحيوية ، ويمكنها من السعى وراء السعادة التى يمكن اعتبارها الهدف النهائى . غير أن هذه الاعتبارات الاجتماعية والجنسية ليست أهم مايعنى به طالب الجغرافية السياسية لأن مجال دراسته يتناول العلاقات بين العناصر البشرية وبيئتها الطبيعية وبخاصة مدى توزيعها . وهو فى بحثه فى هذه العلاقات الداخلية يواجهه لغز واضح فى كل دولة دون استثناء

أكدنا فيما سبق أن العلامة المميزة للدولة هى سلطة سيادتها ومايترتب عليها من ولاء السكان لها . وفى الواقع أن السيادة تمارسها حكومة مركزية بصورة أو بأخرى . وهذه الحكومة تجمع فى يديها سلطات أعظم مع مرور الزمن ومع تطور تنظيمها . ومالم تكن هناك سلطة مركزية مسئولة عن السياسة العامة فى الشئون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لا تستطيع الدولة أن توفر أحسن الظروف الملائمة للتوفيق بين نشاط الشعب وبيئته الطبيعية . وقد كان هذا صحيحا بدرجة كافية فى أيام الاقتصاد الحر ، ولكن له قوة أعظم فى تلك الدول التى تحاول تنمية اقتصاد مخطط ، وأما الدول ذات الحكم المطلق فتشتط فيه الى أبعد حدود الشطط

والنتيجة التى لا مفر منها أن نمو التنظيم يقترن بالزيادة فى تركيز السلطة حتى تصبح السلطة المركزية مثقلة بمهام الادارة لدرجة تعرض الأداة الحكومية للانهيار . وهذا صحيح بنوع خاص فى عصرنا الحاضر بسبب التعقيد العظيم فى الادارة والكثرة المتزايدة فى المشكلات التى يضطلع بها رجال الادارة . غير أن أعضاء الحكومة المركزية لا يمكن أن ينتظر منهم الالمام الكافى بكل مطالب الأجزاء المختلفة للدولة ، وبخاصة اذا كانت واسعة الرقعة . ومن ثم نمت عادة تفويض السلطة للمسئولين المحليين

عن طريق التشريع الاجبارى أو الاختيارى

ويختلف هؤلاء المسئولون المحليون اختلافا كبيرا فى السلطة التى تخوّل لهم والمناطق التى يديرونها ، وتبعا لتكوين الدولة التى هم جزء منها . ومع ذلك فهم يجنحون الى اكتساب سلطة متزايدة كلما أصبح تنظيم الدولة أكثر دقة ، فينشأ عن ذلك موقف متناقض تزداد فيه المركزية بتطور الدولة ، وفى نفس الوقت يصبح نقل السلطة الى أشخاص آخرين أمرا لازما . وهذا التشابه واضح فى كل الدول الحديثة ، وان كان الأنموذج الادارى الذى ينشأ عنه يختلف اختلافا كبيرا . ففى دول العالم الفدرالية العظمى مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا ، تحظى الولايات أوالمديريات الادارية بقدر كبير من الاستقلال الذاتى ، وأما فى الدول الصغرى الأقل مساحة مثل غالبية الدول الأوربية فلا تتمتع الأقسام الداخلية والمقاطعات وما اليها بالاستقلال الذاتى ، بل لها سلطة ادارية كبرى فى داخل الاطار العام

وفى بعض الحالات تمثل الأقسام الداخلية اندماج الادارات الاقليمية خلال مدة طويلة من الزمن . وفى حالات أخرى فرضت الحكومة المركزية مثل هذا التقسيم لتيسير مهمة الادارة عموما ، وان لم تكن له علاقة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية للسكان . ولكن باحلال النظام القائم على الاقتصاد المخطط محل الاقتصاد الحر ، أصبح من الضرورى ايجاد نوع من التقسيم الداخلى لا يكون اكثر ملاءمة لحاجات الدولة اجمالا فحسب ، بل أكثر تلاؤما مع حاجات الدولة عموما .. لكن يعمل على تنسيق النشاط البشرى المحلى بدرجة لم تكن ميسرة من قبل . وليست هذه بالمهمة السهلة ، لأن الجهاز الحكومى جميعه قائم على وجود مناطق واضحة المعالم ، يؤدى التغيير فى حدودها الى اختلال وصعوبات ، ليس أقلها من وجهة نظر الجغرافى أنه يصبح من العسير جدا عمل مقارنات احصائية لأية مدة طويلة من الزمن اذا حدث تغيير فى الحدود

على أن من مظاهر الضعف الخطير فى معظم الدول أن التقسيم الداخلى

تم فى ضوء الماضى السحيق أو البعيد ، ولم تحدث تغييرات كافية لتتلاءم مع الظروف المتغيرة . على أن أخطر نقط الضعف هى أن مطالب الادارة ، على الأقل فيما يتعلق بتعيين الحدود ، تعتبر غاية فى حد ذاتها ، لا وسيلة لتحقيق وحدة الاقليم . وهذا أحد الأسباب التى قسمت بريطانيا على أساسها الى مقاطعات (١) . على أن هذا الادراك للطابع الزمنى الخاطىء للأقسام الادارية القديمة أخذ فى الانتشار ، ويدل على ذلك التغييرات الحديثة التى أدخلها الاتحاد السوفييتى وألمانيا ويوغسلافيا ، وكذلك الحركة الانفصالية فى أقاليم فرنسا . وما ان يقدر الناس ان الاقليمية لا تقتضى اضعافا لقوة الحكومة المركزية ، بل قد تكون قوة خلاقة فى تنسيق أنواع النشاط البشرى داخل الاقليم ، كما فى توحيد الشئون الاقليمية فى داخل الدولة ما ان يقدّر الناس هذا ، حتى يروا صلاحية الجهود التى تبذل للتغلب على الصعاب التى تصحب تغييرات الحدود الادارية القائمة

---

(١) قارن هذا بسلسلة الخرائط الخمس والعشرون التى تمثل الاقليمية العملية فى انجلترا ، ووبلز ا.و. جلبرت E. W. Gilbert فى المجلة الجغرافية التى تصدر بلندن ، المجلد الرابع والتسعون لشهر يولية سنة ١٩٣٩